أبحاث صرفية

الأستاذ الدكتور
خديجة زبار الحمداني

www.darsafa.net

أبحاث صرفية

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى

2010 م- 1431هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2856/ 6/ 2009)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية/ خديجة زياد الحمداني.- عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

( ) ص

ر . أ (2856/ 6/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقــوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
ص.ب 922762 عمان -- 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-526-9 ردمك

محتويات الكتاب

الفصل الأول

موازنات صرفية

المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت لكل من أبي حاتم السجستاني ت 255 والزجاج ت 311 هـ 11

المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأنباري..... 36

المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش دراسة صرفية موازنة 67

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقياً 93

المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة 107

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول 139

المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف..... 169

المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي 198

المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة-دراسة تحليلية 218

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية

المبحث الأول: شجرة الزقوم 237

المبحث الثاني: شجرة الزيتون 251

القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة

توطئة:

الحمد لله خالق الألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات، الذي علم آدم الأسماء كلها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الخلق لسانا، وأعربهم بيانا وعلى آله وصحبه، أكرم بهم أنصارا وأعوانا[1].

وبعد، فإنني جعلت بحثي تحت عنوان "القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة" والهدف منه، هو بيان أثر الدلالة في الوصول إلى القاعدة القياسية في علم الصرف، ذلك لأنّ الوزن الصرفيّ في اللغة العربية لا يستقر على حالة واحدة ولاسيما مجموعة من الكلمات تحمل الأحكام نفسها، وكان ينبغي أن تكون تحت وزن واحد ولكننا لاحظنا أنها تحيد إلى أوزان أخرى، ذات دلالات في الكلام، وعلينا أن نسأل السؤال الآتي، هل أن هذه الأوزان ذات الدلالات الخاصة قياسية في الكلام؟ أو أنها بحدود كلمات معينة؟ فمثلاً أن صيغة (فِعَالة) في الكلام تدل على الحرفة أو الولاية، فهل هذا يعني أن كل كلمة في اللغة العربية على زنة(فِعَالة) تدل على الحرفة أو الولاية، هذا ما سنحاول الوصول إليه في هذه الدراسة المتواضعة.

وقبل أن نفصل الكلام في ذلك، حريّ علينا أن نقف على (مفهوم اللغويين) لموضوع (الدلالة الصرفية) ومدى اهتمامهم بهذه الظاهرة المهمة في اللغة العربية.

---

(1) من مقدمة السيوطي في كتاب المزهر.

مما لاشك فيه أنّ المهتمين باللغة، قد نظروا إلى المعنى باهتمام بالغ وحاولوا وضع التفسيرات للظواهر اللغوية، خدمة لهذا التوجه وبحثا عن قوانينه التي تكشف أسراره وتحديدا للوظائف التي يرونها منوطة به، والأهداف التي يتوخونها منه، ومن دراسته علما محضا يرتكز على مستويات اللغة كافة، وهي تتبادل الأدوار في أثناء الأداء اللغوي إذ إن اللغة لا تقوم بغير المستوى الدلالي الذي يُعنى بالعلاقة بين الكلمة ودلالتها[1]. فالدلالة كما نلاحظ تعني معنى الكلمة.

ومما لاشك فيه أن هذا المعنى يحمل بين طياته تأثيرا كبيرا يساعد على تثبيت كثير من القواعد الأساسية في الكلام، وهذا التأثير قد دفع بالعلماء القدماء وتبعهم المحدثون في بيان أهميته في الكلام.

إن اللغويين القدماء قد نبهوا على أهمية الدلالة في تحديد الأبنية الصرفية القياسية في الكلام إلا أننا لا نراهم يفردون لها بابا خاصا بها، فالمهتم يجد ما يريده من خلال الموضوعات الصرفية المختلفة التي درسها اللغويون فسيبويه قد نبه إلى دلالة عدد من الأبنية الصرفية من خلال مباحث الكتاب دون أن تكون تحت عنوان (الدلالة الصرفية) فمثلا في خلال كلامه عن المصادر في الكلام وطريقة الوصول إليها، قد نبه إلى دلالة عدد منها في الكلام فقد قال (بهذا باب الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها... فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فَعَل يَفْعُل، وَفَعل يَفْعِل، وفعِل يفْعَل ويكون المصدر فَعْلا... ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النَّزوان والنَّقَزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العَسَلان، والرَّتَكان، وقد جاء على فُعال نحو النُّزَواء والقُماص، كما جاء عليه الصَّوت نحو الصُّراخ والنُّباح، لأنّ الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تَكلَّف من نفسه في النَّزَوان ونحوه...[2].

---

(1) ينظر اللغة العربية نظامها وأدبها وقضاياها المعاصرة/10.

(2) الكتاب ع/ن-14 وينظر المصدر نفسه 4/15-16-17 وما بعدها.

وهذا ما ذهب إليه الفراء، إذ اهتم بموضوع الدلالة الصرفية اهتماما كبيرا، وهذا الاهتمام واضح جدا في كتابه "معاني القرآن" إذ كان يقف عند البنية الصرفية ذات الدلالة التي ترد في آيات القرآن الكريم نحو... وقوله (فما لَبِثَ أنْ جَاء، بعجلٍ حَنِيْذٍ)[1]... والحنيْذ: ما حفرت له في الأرض ثم غممته، وهو من فعل أهل البادية معروف، وهو مَحْنُوذ في الأصل، فقيل حَنِيذ كما قيل طَبِيخ للمَطْبُوخ وقَتِيل للمقتول[2]. فقد جاء في الآية الكريمة صيغة "فَعِيل" بمعنى "مفعول". وهذا نجده عند الأخفش أيضاً في كتابه "معاني القرآن" نحو "وقال (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحِم)[3]، ويجوز أن يكون "لا ذا عصمة، أي لا مَعْصُوم ويكون" إلا من رحم رفعا بدلا من العاصم"[4] فهنا جاءت صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول".

نلحظ من هذا الاهتمام "الفراء والأخفش" بموضوع "الدلالة الصرفية، وتوجيه هذه الدلالة، وفق تعليلات مناسبة للنص الذي وردت فيه. ويتبعهم المبرد في هذا المجال إذ بحث موضوع الدلالة من خلال مباحث اللغة فقد ذكر لنا دلالة اسم المفعول من خلال موضوع الحال إذ قال "هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معناها - فإنْ قلت هذا ابن عَمّي دِنْيا، وهذه الدراهم وزن سبعةٍ، وهذا الثوب نَسْج اليمن وهذا الدّرهم ضرب الأمير نصبت ذلك كلّه، وليس نصبه على لحال، ولو كان كذلك لامتنع قول نَسْج اليمن، وضَرْب الأمير لأنّ المعرفة لا تكون حالا، ولكنّها مصادر على قولك: ضَرَب ضَرْباً، ونَسَجَ نَسْجاً، وكذلك إن كان الذي قبله نكرة قلت هذه درهم وزن سبعة، وهذا الثوب نَسْج اليمن وهذا درهم ضَرْب الأمير وإن شئت، رفعت فقلت هذا درهم

---

(1) سورة هود / 69.

(2) معاني القرآن "الفراء" 21/2 وينظر أيضاً المصدر نفسه 21/2، 103/3، 151/3.

(3) سورة هود/43.

(4) معاني القرآن "الأخفش" 352/2، وينظر أيضاً المصدر نفسه 413/2، 403/2، 243/1.

وزن سبعة وهذا درهم ضَرْب الأمير فنعته بالمصدر لأن المصدر "مَفْعُول" فكأنك قلت هذا درهم مَضْرُوب للأمير، وهذا ثوب مَنْسُوج باليمنِ"[1].

وهذا ما نجده أيضاً عند ابن السراج إذ يذكر لنا دلالة بعض المصادر في الكلام من خلال كلامه على أنواع المصادر إذ قال (هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها وكذلك أسماء الفاعلين... الضرب الأول: المتفقة في المصدر وهو ينقسم على سبعة أقسام، فُعَال، فُعَالة، فِعَال... الأول: فُعَال لما كان داءا على نحو: السُّكَات، والعُطاس والثاني: لما فتيت نحو: الحُطَام، والفُتَات والفُضَاض. الثالث: لما كان صوتا كالصُّرَاخ، والبُكَاء، وقد جاء الهَدير والضَجِيج والصَّهِيْل...)[2].

وينحو هذا المنحى كل من "ابن جني والصيمري والزمخشري وابن يعيش وابن مالك والرضي الاستربادي، وأبي حيان، وابن عقيل ومن تبعهم من اللغويين المحدثين[3].

نخلص من هذا إلى أن اللغويين، قد اهتموا اهتماماً كبيرا بموضوع (الدلالة الصرفية) لما لها من أهمية في تعدد البنى الصرفية ذات الدلالات المختلفة لتأخذ حيزها في الكلام، لأن أي تغير دلالي هو تغير معنوي وأن القيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها[4].

وعلى هذا الأساس سنحاول أن ندرس عدداً من الأبنية الصرفية ذات الدلالات، لأن تنوعها في الكلام لم يكن اعتباطا بل هو مقصود في الكلام،

---

(1) المقتضب 4/303-304، وينظر المصدر نفسه 4/180، 2/210، 3/230.

(2) الأصول 3/85-89، ينظر المصدر نفسه 3/90 وما بعدها.

(3) ينظر الخصائص 2/155، والتذكرة والتبصرة 2/764 وما بعدها، وشرح المفصل 6/36، وما بعدها وشرح الشافية 1/164 وما بعدها، وارتشاف الضرب 1/221 وما بعدها وشرح ابن عقيل 2/125، وما بعدها وتصريف الأسماء (الطنطاوي) /52 وما بعدها، والتطبيق الصرفي /606 وما بعدها.

(4) علم الدلالة (جبرو) / 16.

ولنا أن نقول إنّ دلالة البناء قد تظهر من خلال السياق الذي تأتي به، ثم تنتفي هذه الدلالة جراء انتفاء السياق من ذلك مجيء صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول" نحو "في عيشة راضية" أي مرضية على سبيل المجاز لا الحقيقة لغرض المدح أو الدم، أحياناً يحدث العكس إذ إن الوزن نفسه يحمل دلالة مستقلة بحد ذاتها لا تعتمد على سياق الكلام نحو ذلك "فَعَلاَن" إذ إن المصدر نفسه يدل على الحركة والاضطراب ولذلك سنقسم الأبنية الصرفية التي سنبحثها في هذه الدراسة على ثلاثة أقسام هي:

أ- أبنية صرفية قياسية ذات دلالات مستقلة:

مما لاشك فيه أن اللغة العربية تحتوي على أبنية صرفية ذات دلالات كثيرة في الكلام، سنذكر عددا منها، لكي نثبت من خلال ذلك ما نريد وهي على النحو الآتي:

1- صيغة (فَعَل):

إن الفعل (فَعِل) بفتح وكسر العين، فإنّ قياس مصدره هو (فَعَل) بفتح العين سواء أكان صحيحا أم معتلا[1]. وإن هذه الصيغة (فَعَل) لكي تكون هذه الصيغة قياسية بحتة من الفعل اللازم (فَعِل) يجب أن تكون الأفعال التي تندرج تحتها. وفق دلالات معينة وهي على النحو الآتي:

1- أن يكون دالا على أحد الأدواء إذ قال سيبويه (هذا باب ما جاء من الأدواء على مثال (وَجِع ويَوْجَعُ وَجَعا) وقالوا سَقِم يَسْقَمُ سَقَماً...)[2].

2- أن يكون دالا على فرح أو حزن نحو (.. وبَطِر يَبْطَر بَطَرا. وفَرِح يَفْرَح فَرَحا.. وجَذِل يَجْذِل جَذَلا..)[3].

---

(1) ينظر الكتاب 17/1.

(2) المصدر نفسه/17.

(3) الكتاب 19/4.

3- أن يكون دالا على خوف أو ذعر، قال سيبويه (وجاء ما كان من الذُّعر والخوف على هذا المثال لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل إلى ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك فَزِعْتُ فَزَعا وهو فَزِع وفَرِق يَفْرَق فَرَقا وَوجِل يوْجَلَ وَجَلا، وَوجِر وَجَرا)[1].

4- أن يكون دالا على عيب كالداء نحو (سَهِك يَسْهَك سَهْكا)[2] وقِنَم قَنَما[3] وهو قَنِم جعلوه كالداء لأنّه عيب.

5- أن يكون دالا على حلّة نحو (خَمِط خَمَطا)[4] في ضد القنم والقنم السهك..)[5].

6- أن يكون دالا على جوع أو عطش قال سيبويه (.. أمّا ما كان من الجوع والعطش فإنه أكْثَر ما يبنى في الأسماء على فَعْلان ويكون المصدر الفَعَل ويكون الفِعل على فَعِل يَفْعَل، وذلك نحو: ظَمِئَ يَظْمَا ظَمَأ وهو ظَمْآن، وعَطِش يَعْطَش عَطَشا وهو عَطْشَان وصدِى يَصْدَى وهو صَدْيان... وغَرِث يَغرَثُ غَرَثا وعَلِه يَعْلَه عَلَها وهو عَلْهَان وهو شدّة الغَرَث والحرْص على الأكل...)[6].

7- أن يكون دالا على انتشار أو هيج قال سيبويه (وقد جاء على فَعِل يَفْعَل وهو فَعِل أشياء تقاربت معانيها لأنّ جملتها هَيْج وذلك قولهم: أرِج يأْرَج أَرَجَا وهو أرِج وإنّما أرادوا تحرُّك الريح وسطوعها وحَمِس يَحْمَسُ حَمَسا وهو حَمِس، وذلك حين يهيج ويَغْضَبُ..)[7].

---

(1) المصدر نفسه 18/4.

(2) السهك: ريح كريهة تجدها من الإنسان إذا عرق، تقول أنه لسهك الريح/ينظر لسان العرب (سهك).

(3) قنم الطعام واللحم والثريد والدهن والرطب يقنم قنما.. فسد وتغيرت، رائحته/لسان العرب (قنم).

(4) خمط السقاء وخمط خمطا... تغيرت رائحته (لسان العرب) (خمط).

(5) الكتاب 19/4.

(6) المصدر نفسه 21/4.

(7) نفسه 30/4.

8- أن يكون دالا على سهولة أو صعوبة نحو (سَلِس يَسْلَس سَلَساً) وهو سَلِس وقد بنوا أشياء على فَعِل يَفْعَل فَعَلا لتقاربها في المعنى وذلك ما تعذر عليك ولم يَسْهل وذلك عَسِر يَعْسَرُ عَسرا وهو عَسِر وشَكِس يَشْكَسُ شَكَساً وهو شَكِس)[1].

والحقيقة أن ما ذهب إليه سيبويه، من ربط مصدر الفعل اللازم بالمعاني المتقدمة الذكر، وجيه وذلك لأن أغلب أفعال صيغة الفعل اللازم (فَعِل) تفيد الدلالة على الحالة الجسدية والنفسية، لذلك ارتبط اشتقاق بعض أوزان الصفة المشبهة بهذا الفعل.

وعليه فإن هذه الصيغة ليست قياسا دائما في كل فعل لازم على زنة (فَعِل) إذ يتحول إلى صيغ ذات دلالة مستقلة وهذا التحول هو مقصود في الكلام، وهذه الصيغ هي:

1- صيغة (فِعَالة) لما دل على حرفة أو ولاية، سنفصل الكلام عنها لاحقاً.

2- صيغة (فُعْلَة) بشرط أن يكون الفعل صحيحا، قال سيبويه (أما الألوان فإنها تبني على أَفْعَل ويكون الفعل على فَعِل يَفْعَل والمصدر على فُعْلَة أكثر وربما جاء الفِعْل على فَعُل يَفْعُل وذلك قولك أدم يأْدَم أُدْمَة ومن العرب من يقول أدُم يأدُم أُدْمَةٌ وشَهِب يَشْهَبُ شُهْبَة، قَهِب يَقْهُب قُهْبَةً وكَهِب يَكْهَبُ كُهْبَة، وقالوا كَهُب يَكهُبُ كُهْبَة، وشَهُب يشهُبُ شُهْبة..[2]، نستنتج من هذا الكلام أن صيغة "فُعْلَة" قياسية في "فعل" اللازم وسماعية في الأفعال الأخرى، جاءت "فُعْلَة" من فَعِل للازم أيضاً وإن لم يدل الفعل على لون، ويعد هذا من قبيل المسموع في الكلام نحو (قَوِي يَقْوَى قُوْة)[3].

---

(1) الكتاب 4/20-21.

(2) الكتاب 4/25، وينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه /231.

(3) المصدر نفسه 4/32.

أما الأفعال معتلة العين، فإن صيغة "فُعْلَة" لا تنطبق عليها بل تتحول إلى صيغة أخرى هي "فَعَال" نحو "البياض والسواد"...[1] وهذا التحول بطبيعة الحال له ما يبرره، إذ هو مقصود، لأن عدم مجيء الفعل المعتل العين على وزن "فُعْلَة" يؤدي إلى حدوث إعلال في الصيغة، وهذا الإعلال يبعد الكلمة عن الصيغة الأصلية المرادة وهي المصدر، فلو جعلنا مادة "بيض، على زنة فُعْلَة" لكانت "بُيْضة"وإذا كانت الياء ساكنة وكان ما قبلها مضموما قلبت واوا"[2]، فتصبح "بُوْضة" وهذا لم يسمع عن العرب، والأمر نفسه يحدث مع "سود" وإن لم يحدث إعلال في الكلمة، فلو وضعنا الفعل "سود" على زنة "فُعْلَة" لكانت المحصلة النهائية هي "سُوْدَة" وهذا غير وارد عن العرب أيضاً.

3- فُعُول: وتكون قياسا للفعل اللازم "فَعِل" إن دل الفعل على علاج أو عمل، والحقيقة أننا لم نجد هذه الصيغة قياسية لدى اللغويين القدماء ومن تلاهم[3] ما عدا أبا حيان، فقد قال بقياسه صيغة "فُعُول" فيما دلّ على علاج أو عمل مثّل له نحو قَدِم قُدُوما ولَصِق به لصُوُقا[4]، وتابعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري[5]، وينحو هذا المنحنى أيضاً كثير من اللغويين المحدثين[6].

---

(1) ينظر نفسه (الكتاب) 26/4.

(2) ينظر المنصف 158/2-163.

(3) ينظر الكتاب 7/4 وما بعدها، والمقتضب 24/2 وما بعدها، والأصول 85/3 وما بعدها التكملة 512-513، والتبصرة التذكرة 762/2، وشرح الشافية 60/1-161، والهمع 167/1، وشرح الأشموني 247/2، وحاشية الصبان 283/2.

(4) ينظر ارتشاف الضرب 224/1.

(5) ينظر شرح التصريح 73/1.

(6) ينظر: التطبيق الصرفي /67، وتهذيب التوضيح /78 تصريف الأسماء 16 النحو الوافي 164/3-165، المهذب في علم التصريف /233-234.

4- فُعَولة: تحمل هذه الصيغة بين طياتها الكلمات التي تدل على معنى ثابت في أفعالها، وهي مطردة في "فَعِل" و "فَعُل" اللازمين نحو "بحّ بُحُوحة وصَهُب صُهُوبة، ودَسِم دُسُومة"[1].

وتحمل صيغة "فَعَل" بين طياتها دلالة أخرى وهي فيما دل على الترك والانتهاء وقد أشار سيبويه إلى ذلك إذ قال (وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاء على فَعِل يَفْعَل فَعَلا، وجاء الاسم على "فَعِل"، وذلك أَجِمَ يَأجَمُ أَجَما، وهو أَجِم وسَنِقَ يَسْنَقُ سَنَقاً وهو سَنِق وغَرِض يَغْرَضُ غَرَضا وهو غَرِض..[2].

نخلص من هذا إلى أن الدلالة الرئيسة لصيغة "فَعَل" هو ارتباطها بالأفعال الخاصة بالطبائع والسجايا في الغالب، التي على زنة "فَعِل" اللازم، وذلك أن أغلب الأفعال من هذا النوع تدل على الطبائع والسجايا، وحادت هذه الصيغة قليلا إلى دلالة أخرى وهي "الترك والانتهاء" ولكن الدلالة الغالبة وهي الأولى أما الثانية فهي قليلة الاستعمال.

2- صيغة "فِعَالة":

مما لاشك فيه أنّ صيغة "فِعَالة" هي قياسية مطردة في كل فعل ثلاثي في الكلام للدلالة على الحرفة أو الولاية، قال سيبويه "وأما الوِكَالة والوِصَاية والجِرَاية ونحوهنَّ فإنما شُبّهن بالوِلَاية لأنّ معناهُنَّ القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة والنِّكاية والعِرَافة وإنما أردت، أن تُخبر بالولاية، ومثل ذلك الأيالة والعياسة والسياسة... وقالوا التجارة والخياطة والقِصابة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوكالة وكذلك السِّعاية وإنما أخبر بولايته كأنّه جعله الأمر الذي يقوم به)[3]، وقال ابن قتيبة (وفِعَالة تأتي كثيرا في الصناعات والولاة كالقِصَارة والجراية... والخلافة والسِّعَاية..

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب 22/1.

(2) الكتاب 16/4 وينظر أيضاً الأصول 93/3.

(3) الكتاب 11/4.

والصناعة إنما بمنزلة الولاية للشيء والقيام به فلذلك جمع بينهما في البناء...[1]
وقال ابن السراج (فِعَالة للقيام بالشيء وعليه نحو - الوِلاَية، والإِمَارة والخِلاَفة والعِرافة والنِّكَاية والعياسة والسِّيَاسة، وقالوا - في العياسة، العَوْس والعياسة السيّاسة والقِصَابة إنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها، فصار بمنزلة الوكالة وكذلك السعاية تريد الساعي يأخذ الصلقة...)[2].

نستنتج من هذا أن صيغة "فِعَالة" تكون مصدرا مقيسا لكل فعل ثلاثي دال على الصناعة، مثل الفعل "كتب" يكون المصدر العام له هو "كَتْبا" فإذا أردنا من الفعل أن يكون دالا على صناعة قلنا "كِتابَة". ولنا أن تقول أنه ليس كل مصدر في العربية على زنة "فِعَالة" يدل على الحرفة والولاية لورود مصادر على هذا الوزن لا تحمل هذه الدلالة مثل "وَرِث وِرَاثة، وقرأ قِرَاءة، عاث عِيَاثة، وحَمَى حِمَاية..."[3].

3- صيغة "فَعَالة"

إن صيغة "فَعَالة" هي قياس مطرد في الفعل اللازم "فَعُل"[4]، ولكن ينبغي أن تكون دالة على معانٍ تدل على صفات خلقية أو معنوية، وهذه المعاني هي:

1- أن تكون دالة على حسن أو قبح نحو سَبُط سُبَاطة، ونَضُر نَضارة، ومَلُح مَلاَحة، وقَبُح قَبَاحة، وشَنُع شَنَاعة.
2- أن تكون دالة على نظافة، نحو نَظُف نَظَافة، وطَهُر طَهَارة.
3- أن تكون دالة على صِغَر أو كِبَر نحو نَذُل نَذالة، وحقُر حَقَارة، وعَظُم عَظَامة، وضَخُم ضَخَامة.

---

(1) أدب الكاتب / 471.
(2) الأصول 3/91-92.
(3) ينظر نزهة الطرف /18 وما بعدها.
(4) ينظر الكتاب 4/28.

4- أن تكون دالة على قوة أو جرأة أو ضعف أو سرعة نحو صَلُب صَلاَبة، وشَجُع شَجَاعة، ورزن رزَانة، وصَغُر صَغَارة، وكَمُش كَمَاشة.

5- أن تكون دالة على رفعةٍ أو ضعة نحو نَبُه نَبَاهة، وسَعَد سَعَادة وَدنُو دَنَاءة ولؤُم لآمة[1].

وتحمل أيضاً صيغة "فِعَالة" دلالة أخرى وهي "الترك والانتهاء" في "فَعِل" اللازم، ولكن هذا الوزن بهذه الدلالة لا يكون قياسيا في "فَعِل" اللازم قال سيبويه (ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك يئست يَأسا ويآسة، وَسئِمتَ سَأما وسآمه، وزَهِدْت زَهْدا زهادة، فإنما جملة هذا لترك الشيء...)[2]، وقال ابن السراج (... فَعَالة للترك والانتهاء نحو السآمة والزَهّادة والاسم فاعل وقالوا الزُّهْد...)[3]. نستنتج أن القياس العام لصيغة "فَعَالة" أن تكون أفعالها دالة على صفات خلقية ما عدا ذلك فإنها تكون صيغة سماعية فيما ترد فيه.

4- فُعَال

مما لاشك فيه أن صيغة "فُعَال" بضم الفاء وفتح العين، ضمت بين طياتها عدة دلالات، وهذه الدلالات لا تكون قياسا واحداً لفعل واحد فقط، كما سنلاحظ ذلك من خلال ما سنفصل الكلام عنه ذلك، وهذه الدلالات هي:

1- أن تكون صيغة "فُعَال" دالة على داء، وتكون قياسية مطردة في "فَعُل" اللازم، قال سيبويه (وأما كل عمل لم يتعهد إلى منصوب فإنّه يكون فِعْلُه على ما ذكرنا في الذي يتعدّى... وقد جاء بعضه على "فُعَال" كما جاء في فَعال وفُعُول، قالوا نعَسَ نُعَاسا وعَطَس عُطَاسا.. وأما السُّكات فهوداء،

---

(1) المصدر نفسه 29/4 وما بعدها، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهن /217 وما بعدها.

(2) نفسه 16/4.

(3) الأصول 93/3.

كما قالوا، العُطاس، فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الدّاء، جُعِل كالنُّحاز والسُّهام، وهما داءان)[1]. وهذا ما ذهب إليه الرازي أيضاً، إذ قال (والفُعَال في أكثر الأمور يدل على مكروه أو نكر، أما في المعاني فالسُّبات والصُوَاق والزكام، والدُّوَار والصُّدَاع لأمراض وآفات في الناس والنبات...[2]، وقال ابن السراج (فُعَال لما كان داء نحو السُّكَات والعُطَاس...)[3].

وهنا صيغة أخرى في الكلام تكون على زنة "فَعَل" وتأتي أيضا للدلالة على ما كان داء في "فعَل" اللازم ولكن صيغة "فعَال" أكثر منها في الاستعمال، ولم نجد غير سيبويه يذكرها، إذ قال (كما أنّك قد تجيء ببعض ما يكون من داء على غير فُعَال وباية فُعَال كما قالوا الحَبَط والحَبَج)[4] نستنتج من كلام سيبويه أن صيغة "فَعَل" هي أيضا قياس في (فَعَل) اللازم ولكن صيغة "فُعَال" أكثر استعمالاً منها في الكلام.

2- ان تكون دالة على "صوت"

تكون صيغة "فُعَالة" قياساً مطرداً في "فَعَل" اللازم، بشرط أن تكون دالة على صوت، قال سيبويه "وأمّا كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعلهُ على ما ذكرنا في الذي يتعدى... وقد جاء على فُعَال.. كما جاء عليه الصوت نحو الصُّرَاخ، والنُّبَاح..[5] وينحو هذا المنحنى أيضاً ابن السراج إذ قال

---

(1) الكتاب 9/4-10.

(2) التفسير الكبير 183/29.

(3) الأصول 89/3.

(4) الكتاب 11/4.

(5) المصدر نفسه 9/4-14.

"فُعَال... والثالث: لما كان صوتاً كالصُّرَاخ والبُكَاء..[1] وقد جعل مجمع اللغة العربية صيغة (فُعَال" قياساً فيما دلّ على صوت أو داء في "فَعَل"[2].

وهناك صيغة أخرى تدل بعض ألفاظها على الصوت في "فَعَل" وذكر ذلك سيبويه إذ قال (وقد جاء شيء من الصوت على الفَعَلة نحو الرَّزَمة والحَدَمة والوَحاة...[3]) ويذهب إلى ذلك ابن السراج أيضاً إذ قال (.. وقد جاء الصوت على فَعَلة نحو الرَّزَمة والجَلَبَة..[4]).

نستنتج من هذا أن صيغة "فَعَلة" لا تأتي دائماً على الصوت، إذ توجد مصادر في العربية على "فعَلة" ولا تدل على الصوت، إنما تدل على مطلق الحدث نحو "غَلَب غَلَبة، ونَهِم نَهَمَة"[5].

3- أن تكون دالة على ما تفرق أجزاؤه:

لقد ذكر أبو حيان نقلاً عن ابن عصفور أن "صيغة فُعَال" تدل أيضاً على ما تفرقت أجزاؤه نحو الدُّقَاق والحُطَام، وإن لحقته "التاء" يكون مطرداً في الفضلات نحو النُّحَاتة والفُضَالة والقُلامَة والقُرَاضة[6]، والحقيقة أن هذا الذي ذكره أبو حيّان نقلا عن ابن عصفور هو لابن السّراج وليس لابن عصفور، إذ قال ".. الضرب الأول المتفقة في المصدر: وهو ينقسم إلى سبعة أقسام: فُعَال لما كان داء نحو السُّكَات والعُطَاس، والثاني لما فتت نحو: الحُطَام والفُتَات والفّضاض والثالث لما كان صَوْتا كالصُّرَاخ والبُكَاء... الثاني فُعَالة: ما كان جزاء لما عملت.. الثاني من فُعَالة ما كان معناه الفُضَالة

---

(1) الأصول 89/3.

(2) ينظر مجلة المجمع 34/1-35.

(3) الكتاب 16/4.

(4) الأصول 89/3.

(5) ينظر لسان العرب "غلب ونهم".

(6) ينظر ارتشاف الضرب 223/1.

نحو القُلاَمة والقُوارة والقُراضة..[1]، أي عدّ ابن السراج صيغة "فُعال" و"فُعَالة" قياساً مطرداً من "فَعَل" اللازم إن كان الفعل دالاً على فُتَات أو فُضَالة.

أما سيبويه فقد ذكر هذه الأبنية في كتابه ولم يشر إلى أنها مصادر إذ قال: "... وقالوا: العضاض شبَّهوه بالحِرَان والشّباب ولم يريدوا به المصدر من فَعَلْتُه فَعْلاً ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم جعلتُهُ رُفاتاً، وجُذاذا ومثله الحُطَام والفُضَاض "والفُتَات" فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه، ومثل هذا يكون معناه نحو معنى الفُضَالة وذلك نحو القُلاَمة والقُوَارة والقُرَاضة والنُّفاية والحُسَالة والكُسَاحة والجُرَامة وهي ما يُصْرَم من النخل والحثالة فجاء هذا على بناء واحد لما تقاربت معانيه)[2]، وقد ذهب أبو علي إلى أن هذه ليست مصادر محققة وإنما هي موضوعة موضع المفعول، وتأخذ دلالة "الفَعْيلة" التي هي بمعنى الفضلة كالبقية والتَّلِية والتَّرِيْكة، فلو قلنا أنّ (فَعِيلة) مصدراً لأمكَننا من قول أن "فُعَالة" مصدر ما دام الأمر على غير ذلك "فعالة" ليست بمصدر[3].

اما الرضي فقد صرح بأن هذه الألفاظ ليست بمصادر إذ قال... ويجيء فُعَال، من غير المصادر بمعنى المَفْعُول كالدُّقَاق والحُطَام، والفُتَات والرُّفات و"الفُعَالة" للشيء المَفْعُول من الشيء الكثير كالقُلامة والقُرَاضة والنُقَاوة والنُفَاية...[4].

ويخيل إلي أن صيغة (فعَال) و (فعَالة) من المصادر ذات الدلالة التي ذكرناها سابقاً، وذلك لأننا لو قلنا مثلا حَطَمه يَحْطُمه حَطْماً، أي كسره فـ "حَطْما" هو القياس العام للفعل "حَطَم" لدلّ على مطلق الحدث دون دلالة، ولو

---

(1) الأصول 3/89-90.

(2) الكتاب 13/4.

(3) ينظر المخصص 132/14.

(4) شرح الشافية 155/1.

قلنا حَطَمه يَحْطُمه حُطَاما فدلت صبغة "حُطَام" على ما تكسر من الشيء اليابس على شكل أجزاء متفرقة.

وقد ذكر سيبويه دلالة أخرى لصيغة "فُعَال" وهي دلالتها على الحركة والاضطراب إذ قال "من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النَّزَوان والنَّفَزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في الارتفاع... وقد جاء على "فُعَال" نحو النُّزَاء والقُمَاص كما جاء عليه الصوت.."[1]، وهذا ما ذهب إليه ابن السراج أيضاً إذ قال "فَعَلان ما كان زعزعة للبدن في ارتفاع كالعَسَلان... وجاء على "فُعَال" لأنهما يتقاربان في المعنى وذلك النُّزاء والقُماص..."[2].

نستنتج من هذا أن صيغة "فُعَال" ليست قياسية بهذه الدلالة في الفعل "فَعَل" اللازم إنما هي صيغة سماعية، وذلك لقلة ورودها في الكلام، والصيغة القياسية بهذه الدلالة هي صيغة "فَعَلان". في "فَعَل" اللازم لكثرة ورودها في الكلام التي سنفصل الكلام عنها لاحقاً.

5- صيغة "فَعَلان":

تكون صيغة "فَعَلان" قياسا مطردا في قولك "فَعَل" اللازم، بشرط أن تكون الأفعال دالة على (اضطراب وتقلب) وقد أشار سيبويه إلى ذلك "من المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النَّزَوان والنَّقَزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العَسَلان والرَّتَكان... ومثل هذا الغَلَيان لأنّه زعزعة وتحرّك، ومثله الغَثَيان، لأنه تَجيُّشُ نفسه وتثور ومثله الخَطَران واللَّمَعان، لانّ هذا اضطراب وتحرُّك، ومثل ذلك

---

(1) الكتاب 14/4.

(2) الأصول 93/3-94.

اللّهبـان والصَّـخَدَان والوَهَجَـان، لأنّـه تحـرك الحـرّ وثَـؤُورهُ فإنمـا هـو بمنزلـة الغَلَيان)[1].

نستنتج من كلام سيبويه أن صيغة "فَعَلان" هي قياسية مطردة، في "فَعَل" اللازم بشرط أن تكون الأفعال دالة على حركة واضطراب، وذلك لأن الفعل لو التزم بالمصدر القياس العام للفعل لكان دالا على مطلق الحدث.

فالمصدر القياسي للفعل اللازم "فاض" هو "فَيْض" ولكنه لا يحمل دلالة معينة، إنما يدل على أن الحدث وقع مرة واحدة أما فَيَضَان فإنه يدل على حركة واضطراب.

ويخيل إلي أن هذه الدلالة اختصت بهذه الصيغة لتتابع ثلاث حركات في الصيغة وهي الفتحة "فَعَلاَن"، لأن الاضطراب والتقلب يكون حركة تتبع حركة أخرى.

6- صيغة "فَعِيل":

إن صيغة "فَعِيل" في الكلام تدل على معنيين هما "الصوت أو السير" وقد ارتبطت بهاتين الدلالتين أفعال الفعل اللازم "فَعَل"، أي أنّ أفعاله إن كانت دالة على صوت أو سير، فإن قياس مصدرهما يكون على زنة "فَعِيل" قال سيبويه (... قالوا وَجَب قلبه وَجيباً وَوَجَف وَجِيْفا، ورَسَم البعير رَسِيما فجاء على فَعِيل كما جاء على فُعَال، وكما جاء فَعِيل في الصوت كماجاء فُعَال، ذلك نحو الهدير والضَّجِيْج والقَلِيخ والصَّهِيل والنَّهِيق، والشَّحِيح، فقالوا قَلَخ البعير يَقْلَخ قَلِيْخا وهو الهَدِير..)[2]، ويذهب إلى ذلك أيضاً ابن السراج إذ قال "الضرب الأول المتفقة في المصدر، وهو ينقسم إلى سبعة أقسام.... الأول فُعَال،

---

(1) الكتاب 14/4.

(2) الكتاب 14/4.

لما كان داء نحو: السُّكَات والثاني لما فتّت نحو الحُطَام.. والثالث: لما كان صوتا كالصُّرَاخ والبُكَاء وقد جاء الهَدِير والضَّجِيْج والصَّهِيل..[1].

نلحظ أنّ في الكلام صيغتين تدلان على الصوت.. فَعِيْل وفُعَال - قال ابن سيده "ومما اجتمع فيه فَعِيل وفُعَال شَحِيْج البغل وشُحَاجه ونَهِيْق الحمار ونُهَاقه - ونَبيح الكلب ونُبَاحة وضَغِيبُ الأرنب وضُغابها والأنَيْن والأُنَان، والزَّحير والزُّحَار وفَعِيل في هذا كما اتفق في الوصف طَوِيل وطُوَال، خَفِيف وخُفَاف...[2]. ولنا أن نسأل السؤال الآتي إذا اتفقت الصيغتان في الدلالة، فأيّ الصغيتين مستواها الدلالي أبْلغَ في الكلام؟ يرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ صيغة "فُعَال" أبلغ من "فَعِيل" وذلك لأنّ مدة الألف أطول من مدة الياء وأن فتح الفم بالألف أوسع من فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات، "طَوِيل وطُوَال" و "فُعَال" في الصوت أبلغ من فَعِيل، فَطُوال أبلغ من طَوِيل، وشُجَاع أبلغ من شَجِيع وكذلك القياس في المصدر لأن الوزنين متفقان[3].

نستنتج من هذا أن وجود صيغتين في الكلام تحملان الدلالة نفسها لم يكن اعتباطيا لأن المستوى الدلالي لهما لم يكن واحداً، إذ إنّ صيغة "فُعَال" أبلغ في دلالتهما في الصوت من صيغة فَعِيل.

7- صيغة "فِعَال":

تكون هذه الصيغة بكسر الفاء وفتح العين، ذات دلالات معينة في الكلام ارتبط عدد منها بقياس الفعل اللازم "فَعَل"، وهذه الدلالات هي:

1- أن تكون دالة على امتناع، وتكون مطردة في الفعل اللازم "فَعَل"، قال سيبويه "ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفِرَار والشِّرَاد والشِّمَاس والنِّفَار والطِّمَاح، وهذا كلُّه مُبَاعدة، والضراح إذا رَمَحَت برجلها

---

(1) الأصول 89/3، وينظر أدب الكاتب 470، وشرح الأشموني 304/2.

(2) المخصص 135/14.

(3) ينظر معاني الأبنية /28.

يقال رَمَحَت وضَرَحَت فقالوا: الضِّراح شبَّهوه بذلك، وقالوا الشِّباب شَّبهوه بالشِّماس - وقالوا الخِرَاط كما قالوا: الشِّراد والشِّماس وقالوا الخِلاء والحِران والخِلاء، مصدر من خَلأَت الناقة أي حَرَنَت وقد قالوا خلاَء لأن هذا فَرَق وتباعُد...[1].

أي أن أفعال "فَعَل" اللازم إذا دلت على امتناع، فإن قياس مصدرها هو "فِعَال" ويبتعد عن القياس العام لمصدر الفعل اللازم "فَعَل" الذي هو "فُعُول" نحو جَلَس جُلُوساً.

2- أن تكون دالة على انتهاء زمان الفعل، وتكون هذه الصيغة مطردة في "فَعَل" المتعدي إن كانت الأفعال دالة على انتهاء زمان الفعل قال سيبويه (وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَال وذلك الصِّرام والجِزَاز والجِداد، والقِطاع والحِصَاد، ربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال وفَعَال، فإذا أرادوا الفعل على فَعَلت قالوا: حَصَدتُه حَصْدَا، وقطعته قَطْعاً، إنما تريد العمل وانتهاء الغاية وكذلك الجز ونحوه...)[2].

أي أن الفعل إذا أرادوا به انتهاء الزمان كان على زنة "فِعَال" أو "فَعَال"، وإن كان لمطلق الحدث من دون دلالة فإنه يعود إلى القياس العام له الذي هو "فَعْل"، نحو الفعل "حَصَد"، فإذا أردنا منه مطلق الحدث قلنا "حَصْدا"، وإذا أردنا منه انتهاء الزمان قلنا إما "حَصَادا" أو "حِصَاداً".

نستنتج من هذا أن "فَعَال" و "فِعال" يطردان في كل ما كان منه معنى الوقت.

---

(1) الكتاب 12/4-13، وينظر الأصول 90/3.

(2) الكتاب 12/4، وينظر أدب الكاتب 472، والأصول 90/3، وشرح الشافية 153/1-154، لسان العرب "حدد".

3- ان تكون دالة على قرب الشيء من الشيء:

تكون صيغة "فِعَال" دالة على قرب الشيء من الشيء في "سيبويه" وقالوا في أشياء قرب بعضها من بعض فجاءوا به على فِعَال، وذلك نحو الصِّرَاف في الشاء لأنه هِيَاج فشبه به كما شبه ما ذكرنا بالولاية، لأن هذا الأصل كما أن ذاك هو الأصل ومثلهَ الهباب والقِرَاع لأنّه يهيج...[1].

فالفعل اللازم "فَعَل" إن دلّ على مطلق الحدث فإن القياس العام له هو "فُعُول" ولكن إن دلت أفعاله على قرب الشيء من الشيء، فإن قياس ذلك يكون على "فِعَال" مثل الفعل "صرف" فإن القياس فيه هو "صُرُوف" إن دل على الحدث العام للفعل، و "صِرَافاً" إن دل على قرب الشيء من الشيء[2].

نستنتج من ذلك أن القاعدة الصرفية القياسية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالدلالة، لأننا رأينا أن عدداً كبيراً من الأبنية الصرفية يتحدد استعمالها في الكلام فتكون أبنية قياسية من خلال دلالتها.

ب- أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة، ولكنها ليست قياسية:

مما لاشك فيه أن كثرة الأبنية الصرفية التي تندرج تحت وزن معين، هي ضمن ضوابط معينة، والدلالة كما ذكرنا سابقاً، كان لها الأثر الكبير في تحديد قياسية عدد من الأوزان في الكلام، وهذا حاصل من كثرة ورود الأبنية ذات الدلالات تحت وزن معين ولكن هذا لا يعني أن كل وزن ورد في الكلام يحمل دلالة هو قياس مطرد في أبنيته، لورود أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة في الكلام، ولكنها لم تكن قياسية بل سماعية، لقلة أبنيتها في الكلام وهي كثيرة في الكلام ولكن سنذكر عدداً منها على سبيل المثال، لضيق المقام وهي على النحو الآتي:

---

(1) الكتاب 4/11-12، وينظر الأصول 3/90.

(2) ينظر لسان العرب "صرف".

1- صيغة "فَيْعَلُولة":

تأتي هذه الصيغة مصدراً مسموعاً في الأفعال المعتلة العين في الأبواب "فَعَل يَفْعُل" و "فَعَل يَفْعَل" نحو "كان كَيْنُونة"، و "قاد قَيْدُودة"، و "بانَ بَيْنُونة" قال سيبويه "وكان الخليل يقول سيّد فَيْعِل، وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا الكيْنُونة، والقَيْدُودَة لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يَقُود ألا ترى أنك تقول جمل مُنْقَاد وأقود فأصلهما (فَيْعَلُولة)، وليس في غير المعتل فَيْعُلول مصدراً..."[1].

ويوضح المبرد التغييرات التي تطرأ على الصيغ التي تكون على وزن "فَيْعَلُولة" إذ قال (ويكون في المعتل منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح، وذلك أنك لا تجد مصدراً على "فَيْعَلُولة" إلاّ في المعتل، وذلك شاخ شَيْخُوَخة، وصار صَيْرُورة وكان كَيْنُونة، إنما كان الأصل كيّنونة وصيّرورة، وشيّخوخة، وكان قبل الإدغام كَيْوَنُونة، ولكن لما كثر العدد الزموه التخفيف كراهية للتضعيف"[2].

ويمكن القول إنّ اللغويين لم يشيروا إلا دلالة هذه الصيغة في الكلام، ما عدا صاحب اللسان نقلاً عن الفراء، أن تكون دلالة هذا المصدر فيما لا يحصى من هذا الضرب أي أن الحدث متكرر وليس له عدد معين في تكراره جاء في اللسان "وقد كان كَوْنا، كَيْنُونة، عن الحياني وكراع والكينونة في مصدر كان يكون أحسن، قال الفراء: العرب تقول في ذوات الياء مما يشبه زغت وسرت: طرت طيرورة وحدت حَيْدُودة فيما لا يحصى من هذا الضرب... وقد أتى عنهم في أربعة أحرف منها: الكينونة من كنت والدَّيْمُومة من دمت والهَيْعوعة من الهواع والسَّيْدُودة من سِدت..."[3].

---

(1) الكتاب 365/4.

(2) المقتضب 126/2، وينظر ليس في الكلام العرب / 38، ولسان العرب "كون".

(3) لسان العرب "كون".

نستنتج من ذلك أن هذه الصيغة تدل على تكرار الحدث مرات متعددة وهي ليست صيغة قياسية في الكلام، لأن الكلمات التي جاءت في الكلام تحت وزن هذا المصدر قليلة جداً إذ لا تكون ضابطا يمكن القياس عليه ويمكن أن يطرد في الأفعال المعتلة العين كلها وهي "كان كَيْنُونة" وقاد قَيْدُودة، وبان بَيْنُونة، ودام دَيْمُومة، وهاع هَيْعُوعة، وقال قَيْلُولة، وغاب غَيْبُوبة وطار طَيْرُورة، وسار سَيْرُورة، وحاد حَيْدُودة، وساد سَيْدُودة، وبات بَيْتُوتة، وفاض فَيْضُوضة، وشاخ شَيْخُوخة، وعاش عَيْشُوشة"[1]، إذ هناك أفعال ثلاثية كثيرة معتلة العين، ولكنها لا تصدق أن تكون على صيغة (فَيْعَلولة) مثل صام، ونام، وجاء، وقام، وسال، وباء... إلخ.

2- صيغة "فَعَلى":

تعد صيغة "فَعَلى" من المصادر المسموعة في الكلام لأنها لم ترد كثيراً في الكلام، وضابطها غير واضح في الكتب وقد تضمنت معنى المصدر في حدود استعمالها من خلال العبارة الواحدة، وليست مقيسة في كل فعل ثلاثي سواء أكان لازما أم كان متعدياً، وقد علل سيبويه دخول ألف التأنيث عليها أو على المصادر التي جاءت بها بقوله "قد دخلت الألف كدخول الهاء في المصادر"[2] أي دخول الألف كدخول الهاء وجعل سيبويه ما ذكره مصادر مؤنثة بالألف كما قد يكون المصدر مؤنثا بالهاء كقولك العِدَة والزِّنة والرِّكْبَة والجِلسة وغير ذلك...[3].

وعلى الرغم من أنها ليست قياسية في الكلام، غير أنها تكون ذات دلالة في المصادر وهي دلالتها على السرعة ولم يذكر هذه الدلالة سوى ابن جني إذ قال "ووجدت أيضاً "الفَعَلى" في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة

---

(1) ينظر لسان العرب الجذر الثلاثي لكل مادة.

(2) الكتاب 41/4.

(3) المخصص 155/14.

نحو البَشَكَى والجَمَزَى والولقى....[1]، فالجَمزى مصدر يدل على العدو الشديد سواء أكان إنساناً أو حيواناً[2].

3- صيغة "فِعَل":

وهي صيغة سماعية في جميع ما وردت عليه، وقد سمع في باب "فَعَل - يَفْعِل" نحو قَلى قِلى وفي باب "فَعِل - يفْعِل" نحو شَبِع - شِبْعاً وسَمِن سِمْناً، وفي باب "فَعُل يَفْعُل" نحو غَلُظَ غِلْظاً وصَغِر صِغْراً[3].

على الرغم من أنها صيغة سماعية، وردت دالة على المساحة في عدد من أفعالها، إذ كيف جاءت عند سيبويه من المصادر التي تدل على الصغر والكبر إذ قال " وما كان من الصِّغَر والكِبر فهو نحو من هذا قالوا: عظُم عظامة... وقد يجيء المصدر على فِعَل وذلك قولك الصِّغَر والكِبَر والقِدمَ والضِّخَم...[4].

هذه أهم الأبنية السماعية ذات الدلالة في الكلام، وقد ذكرنا سابقاً بعضا منها من خلال الكلام على الأبنية ذات الدلالات القياسية لاقتضاء الكلام إلى ذلك.

جـ- ابنية صرفية ذات دلالة سياقية:

مما لاشك فيه أن البناء الصرفي قد يكون ذا دلالة معنوية محددة تنحصر في السياق الذي تأتي به، ثم تنتفي هذه الدلالة إذا انتهى السياق، وهذه الدلالة السياقية مقصودة في الكلام، إذ تأتي لتحقيق أغراض متعددة، ولا يمكن أن نعد هذه الدلالة قياسية بحتة، لأنها دلالة سياقية كما ذكرنا تنتهي بانتهاء السياق، وسنذكر عدداً من هذه الدلالات وهي:

---

(1) الخصائص 155/2.

(2) ينظر لسان العرب "حيز".

(3) ينظر الكتاب 20/4 وما بعدها.

(4) الكتاب 30/4 وينظر التطور النحوي /66.

1- مجيء صيغة "فاعل" بمعنى "مفعول":

لقد ذهب اللغويون إلى أن صيغة "فَاعِل"قد تأتي أحيانا في الكلام بمعنى مَفْعول قال الرضي "...قالوا وقد جاء فَاعِل بمعنى مَفْعُول نحو ماء دافِق أي ماء مَدْفُوق وعَيْشة رَاضية أي مَرْضِية، الأولى يكون على النسب كَنَابل ونَاشب..."[1] وأنّ مجيئه على هذه الشاكلة على سبيل المجاز لا الحقيقة لتحقيق غرض ما، قد يكون للمدح أو للذم، ولا يتحقق هذا الغرض إلا من خلال السياق، من ذلك قوله تعالى "في عِيْشة راضية"[2] قال الفراء "والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلا وهو مَفْعُول في الأصل وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلا مصرحا لم يقل ذلك فيه لأنه لا يجوز أن تقول للضارب مَضْرُوب ولا للمَضْرُوب ضَارِب، لأنه لا مدح فيه ولا ذم.."[3] وإن صيغة "راضية" التي هي على زنة "فاعل" لا تدل على صيغة اسم المفعول بمفردها وإنما تتحقق لها هذه الدلالة من خلال السياق، لتحقيق غرض المدح أو الذم ومن ذلك أيضا قوله تعالى "من ماء دافق"[4]، قال الفراء "أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذ كان في مذهب نعت، كقول العرب، هذا سرّ كاتم، وهم ناصب، وليل نائم وعيشة راضية، وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هي معهن"[5].

---

(1) شرح الكافية 199/1.

(2) سورة الحاقة/22.

(3) معاني القرآن "الفراء" 182/3.

(4) سورة الطارق / 6.

(5) معاني القرآن "الفراء" 255/3.

2- مجيء المصدر في الكلام أحياناً بمعنى فاعل:

يأتي المصدر في الكلام أحياناً للدلالة على معنى الفاعل، قال سيبويه وقد يجيء المصدر على المَفْعُول... ويقع على الفَاعِل، وذلك قولك يوم غمّ ورجل نَوْم، إنما تريد النائم والغام...[1].

مما لاشك فيه أن دلالة المصدر على الفاعل هي دلالة سياقية، إذ إن المصدر لا يعطي هذه الدلالة بمفرده، ما لم يكن ضمن سياق معين لتحقيق غرض ما جاء في اللسان "وفي حديث عبد الله بن جعفر، قال للحسين، ورأى ناقته نائمة في زمامها بالفرج وكان مريضا "أيها النَّوم أيها النَّوم "وظن أنه نائم فإذا هو مثبت وجعا، أراد أيها النائم فوضع المصدر موضعه، كما يقال رجل صوم أي صائم...[2].

3- مجيء المصدر في الكلام بمعنى المفعول:

يأتي المصدر في الكلام أحياناً بمعنى المفْعُول قال سيبويه "... وقد يجيء المصدر على المفعول وذلك قولك: لبن حَلْب، إنما تريد مَحْلوب وكقولهم الخَلْق، إنما تريد المَخْلوق، ويقولون للدرهم، ضَرْب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير"[3] أي أن العرب استعملت بكثرة المصدر للدالة على اسم المفعول وهذه الدلالة أيضاً لا تتحقق إلا من خلال السياق، لأن المصدر لا يحقق هذه الدلالة إلا بصيغة مستقلة، ونحو قوله تعالى "وجاءوا على قَمِيصه بدم كَذْب"[4] قال الفراء في ذلك "معناه مَكْذُوب، والعرب تقول للكَذْب، مَكْذُوب، وللضَّعْف مَضْعُوف، وليس له عَقْد رأي ومَعْقُود رأي، فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولا، ويقولون: هذا أمر ليس له مَعْنِيّ،

---

(1) الكتاب 43/4.

(2) لسان العرب "نوم".

(3) الكتاب 63/4.

(4) سورة يوسف /18.

يريدون مَعْنَى، ويقولون للجلّد مَجْلوَد قال الشاعر: إن أخا المَجْلُود من صَبرَا.."[1].

4- صيغ معينة تدل على معاني صيغ أخرى:

لقد جاءت في الكلام أبنية صرفية معينة، تدل على صيغة أخرى، وهذه الدلالة لا يمكن تقصيها إلا من خلال السياق الذي جاءت فيه من هذه الأبنية:

1- صيغة "فُعْل" تدل على صيغة "أفْعَال" كما في قوله تعالى "عُذْرا أو نُذْرا"[2] جاء في اللسان "... قرئت عُذْرا أو نُذْرا. قال معناهما المصدر وانتصابها على المفعول له "المعنى بالمقلبات ذكرا للأعْذِار أو الأنْذارِ.."[3].

2- صيغة "فَعِيل" تدل على صيغة "إفْعَال" كما في قوله تعالى "فستعلمون كيف نذير"[4].

وقوله تعالى: "فكيف كان نذير"[5] جاء في اللسان أن صيغة "نذير" كانت بمعنى الأنْذَار والنَذِير اسم الأنْذَار[6].

3- صيغة "فِعَلَة" تدل على صيغة "تَفْعِيل" كما في قوله تعالى "أن يكون لهم الخِيرَة[7]، جاء في اللسان"... قال أبو منصور، وقرأ الفراء (أن يكون لهم الخِيَرة بفتح الياء ومثله سبي طِيّة، قال الزجاج: الخِيَرة التَخْيير.."[8].

---

(1) معاني القرآن "الفراء" 38/2.

(2) سورة المرسلات /6.

(3) لسان العرب "نذر".

(4) سورة الملك/17.

(5) سورة الفرقان / 7.

(6) ينظر لسان العرب "نذر".

(7) سورة الأحزاب / 36.

(8) لسان العرب "خير".

4- صيغة "فَعَال" تدل على صيغتي "تَفَعَّل وتَفْعِيل" كما في قوله تعالى" وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما"[1] جاء في اللسان معناه تسلّما وبراءة لا خير بيننا وبينكم ولا شرّ وليس على السلام المستعمل في التحية لأن الآية مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين هذا كله قول سيبويه وزعم أن أبا ربيعة كان يقول إذا لقيت فلانا فقل سلاما أي تَسْلِيماً: قال ومنهم من يقول سَلاَم أي امري وأمرك المبادأة والمشاركة[2].

نخلص من هذا أن البناء في العربية قد يكتسب أحياناً دلالة معينة من خلال السياق الذي يأتي به وتنتفي هذه الدلالة بانتفاء السياق، وهي كثيرة في الكلام والذي ذكرناه يمثل جانبا منها ولضيق المقام لم نذكرها جميعاً، وهي ليست دلالة قياسية ذلك لارتباطها بأبنية معينة كانت لتحقيق غرض معين في الكلام.

تلخيصا لما ورد في بحثنا نقول: إننا وجدنا الدلالة، تؤثر تأثيراً كبيراً في استنباط القاعدة الصرفية القياسية، إذ إن البناء الواحد إذا كان ذا دلالة معينة والأبنية التي تندرج تحته كثيرة في الكلام، فإنه يكون بناء قياسيا عاما يأخذ حيزه في الكلام ومن هنا فإن الدلالة الصرفية ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، وإن كانت لا تصدق على كل الأوزان الصرفية، إذ لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الأوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام، وفق أحكام معينة.

وهذا لا يعني أن كل بناء صرفي ذا دلالة هو قياس في الكلام، إذ وجدنا أبنية صرفية ذات دلالات مستقلة، ولكنها ليست قياسية في الكلام وذلك لقلة الموروث اللغوي الذي يندرج تحت ذلك البناء الدلالي، لأننا لا نستطيع

---

(1) سورة الفرقان /63.

(2) لسان العرب "سلم".

أن نقول هذا بناء قياسي، إذا لم تندرج تحته كلمات كثيرة، تعطي عنه ذلك الانطباع القياسي المقبول في الكلام الذي افترضه اللغويون القدماء.

وكذلك وجدنا أبنية صرفية أيضاً ذات دلالات ولكن لا تتحقق دلالتها إلا من خلال السياق الذي ترد فيه، لأن البناء يأتي من خلال السياق لتحقيق غرض ما.

وأخيراً نقول: إن سيبويه هو خير من عرض لموضوع الدلالة الصرفية وأعطاه ذلك المدى الواسع في الكلام، وإن لم يفرد له بابا خاصا إلا أن المتتبع يجد ضالته في ذلك من خلال الموضوعات الصرفية المتنوعة في الكلام، وهذا الأمر لم يكن قصرا على سيبويه لأن اللغويين من بعده لم يفردوا للدلالة الصرفية بابا مستقلا بحد ذاته، وكذلك المحدثون.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي / ط1 / 1965 بغداد.

3- أدب الكاتب / ابن قتيبة / تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد / ط 4 / مطبعة السعادة / 1963/ مصر.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق الدكتور مصطفى النماس / ط 1/ مطبعة النسر الذهبي / 1984 / القاهرة.

5- الأصول في النحو / لابن السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / ط 2 / مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / 1987م / بيروت.

6- التبصرة والتذكرة / لأبي محمد الصميري / تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى / ط1 / دار الفكر / دمشق / 1982م.

7- تصريف الأسماء / الأستاذ محمد الطنطاوي / ط 5 / مطبعة وادي الملوك 1955م.

8- التطبيق الصرفي / الدكتور عبد الراجحي / دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت / 1973م.

9- التطور النحوي للغة العربية / سلسلة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية الأستاذ الكبير برجستراسر / سنة 1939.

10- التفسير الكبير / الفخر الرازي / المطبعة البهية.

11- التكملة / لأبي علي الفارسي / تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان / مطابع دار الكتب للطباعة والنشر / الموصل / 1981م.

21- الكافية في النحو / لابن الحاجب / شرح رضي الدين الاستربادي / دار الكتب العلمية بيروت / لبنان.

22- كتاب سيبويه / لسيبويه / ط3 /عالم الكتب / بيروت / 1983 تحقيق عبد السلام هارون.

23- لسان العرب / ابن منظور / دار صادر / 1956م.

24- اللغة العربية نظامها وآدابها وقضاياها المعاصرة / الدكتور محمود سمارة أبو عجمية / مطابع الدستور التجارية / الأردن / 1989م.

25- ليس في كلام العرب / لابن خالويه / ترتيب وتحقيق وتعليق - معجم لغوي / الدكتور محمد أبو الفتوح شريف / الناشر مكتبة الشباب / القسم الأول.

26- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / جـ 1 و جـ2.

27- المخصص/ لابن سيده / ذخائر التراث العربي / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت.

28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ للسيوطي / شرح وتعليق محمد جاد المولى بك وآخرين / من منشورات المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / 1987م.

29- معاني الأبنية / الدكتور فاضل صالح السامرائي / جامعة الكويت / ط1/ 1981م.

30- معاني القرآن/ للأخفش / دراسة وتحقيق الدكتور فائز فارس / ط1 / 1981م.

31- معاني القرآن/ للفراء تحقيق أحمد يوسف، نجاتي ومحمد علي النجار/ط1/مطبعة دار الكتب المصرية / القاهرة / 1955م.

32- المقتضب / للمبرد/تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب بيروت / 1963م.

33- المنصف / شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / مطبعة البابي الحلبي / مصر / 1954م.

34- المهذب في علم التصريف / الدكتور هاشم شلاش وآخرون / جامعة بغداد / 1989م.

35- النحو الوافي في ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة / الدكتور عباس حسن / ط4 / دار المعارف / مصر.

36- نزهة الطرف في علم الصرف / أحمد بن محمد الميداني / دار الآفاق الجديدة / ط1 / بيروت / 1981م.

37- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية / السيوطي / ط 1327/1هـ / القاهرة.